

أحمد سعدات*

المصالحة في إطار برنامج وطني شامل

يعبر الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات - الأسير في سجون الاحتلال الإسرائيلي - في هذه المقالة التي خصّ بها "مجلة الدراسات الفلسطينية"، عن رأيه في مسألة المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية، ربطاً بالوضع الدولي والإقليمي الراهن، وبمسارات التسوية، ويخلص إلى اقتراحات يرى أنها ضرورية لتثبيت المصالحة ومواجهة المخاطر المحيطة بالقضية الفلسطينية.

صهيوني - عربي بتسوية سياسية للمسألة السورية تتوافق مع ثوابتهم وأهدافهم، وعلى رأسها إضعاف إيران ومحاصرة تمدد نفوذها وتأثيرها عربياً وإقليمياً، ولجم حزب الله حتى لو كلف ذلك حرباً على لبنان.

وتحت عباءة صفقة القرن المنتظرة التي تمثل إرادة "العم سام" الجديد، يأتي إدراج الملف الفلسطيني وتجديد إدارة أزمة الصراع العربي/ الفلسطيني - الصهيوني وإعادة الحياة إلى المفاوضات العنيفة بين الكيان الصهيوني والجانب الفلسطيني التابع راضياً أو مجبراً، فما هي أبرز ملامح صفقة القرن؟

إن الصفقة، وفق ثقافة ترامب، هي مفهوم أقرب إلى الاقتصاد منه إلى السياسة، فقد قبضت أميركا عربونها مقدماً عبر الاتفاقات التي

المصالحة هي المصطلح الأكثر تعبيراً عن طابع ومضمون الأزمة التي تعصف بالوضع الفلسطيني، فعلى مسرحها تُعرض أسوأ أنواع المناورات؛ مناورات تبدأ بالمصالح الضيقة التي عرقلت وتعرقل المضي بملف إنهاء الانقسام، وتشير إلى مدى الاستعداد الفلسطيني الرسمي للرضوخ للإملاء العربية والدولية. فالواقع الفلسطيني بملفاته وجزئياته لم يبقَ فيه شيء ليس خاضعاً للأجندات الخارجية، بدءاً بالأجندات الصهيونية، مروراً بأجندة الأدوات الأميركية - العربية المهيمنة على القرار العربي الرسمي، وصولاً إلى الإملاءات الأميركية الطاغية على مسار الحركة السياسية والمقررة لتفصيلاتها كافة.

لقد أصبح الملف الفلسطيني هامشياً في دوائر الاهتمام العربي والدولي، ومجمل التركيز الراهن هو عبارة عن "اهتمام" أميركي -

* الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الأسير في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وعلى صعيد الكيان الصهيوني، فإن أقصى ما يمكن أن تقدمه حكوماته هو استمرار الاحتلال والمفاوضات على أساس "مشروع شارون" للحل الانتقالي الطويل الأمد الذي أطلقه رئيس الحكومة السابق أريئيل شارون في سنة ٢٠٠٢، والذي أصبح القاعدة التي أسست لخريطة الطريق ورؤية الرئيس بوش الابن، وتقديم الدعم والحوافز الاقتصادية الضرورية - بحسب معاييرهم - لتعزيز دور سلطة الحكم الذاتي، وإعادة الصلاحيات الأمنية لها بشروط، وربما نقل مساحات صغيرة من أراضي المنطقة "ج" التي تسيطر عليها إسرائيل بالكامل إلى المنطقتين "أ" أو "ب"، أي الحفاظ على الكيان السياسي الفلسطيني القائم على أقل مساحة ممكنة من الأرض كمحمية تحت سيطرة الاحتلال.

هذا هو إطار الحل السياسي وثوابته التي تتفق عليها جميع الأحزاب الصهيونية باستثناء "ميرتس"، وإن اختلفت أو تنوعت خطاباتها السياسية في إطار السباق على كرسي رئاسة الحكومة، أو تحسين وضع هذا الحزب في الحكومة أو المعارضة. وأوضح مثال لذلك هو مبادرة هيرتسوغ، زعيم حزب العمل السابق وائتلاف ما يُسمى المعسكر الصهيوني، غداة فشل محاولاته الانضمام إلى حكومة نتنياهوو تحت لافتة "إحياء عملية السلام مع الفلسطينيين"، وعلى قاعدة ما كان يُعدّه جون كيري في لقاء العقبة العام المنصرم، لإحراز إنجاز لإدارة أوباما يتمثل في استئناف مفاوضات السلام.

وفي هذا السياق، ولتبرير موقفه الذي لاقي انتقادات من حزبه وائتلافه، أعلن هيرتسوغ خطته كالاتي:

١ - العودة إلى المفاوضات الثنائية لدفع عملية السلام المتوقفة مع السلطة الفلسطينية، وتسوية الخلافات بشأن قضايا الحل النهائي في غضون عشرة أعوام.

٢ - يجب أن يتضمن الحل اعتراف

أبرمت مع السعودية وقطر بمئات المليارات من الدولارات محققة بذلك أهدافها القصيرة الأمد، كأول نجاح لشعار الرئيس الجديد "أميركا أولاً". وهذا النجاح مطلوب استكمالاً عبر الحراك السياسي لتحقيق أهداف أميركا الاستراتيجية لبناء مشروعها "مجابهة الخطر الإيراني"، ومحاصرة وإضعاف القوى التي تحاول التصدي للمشروع الأميركي في المنطقة، والتي تشكل تهديداً للكيان الصهيوني، حتى لو تطلب ذلك حماية "داعش" وتصفية القضية الفلسطينية وفق محددات مشروع "يغال ألون" الناظم لحركة الحكومات الصهيونية المتعاقبة وسياساتها.

خطوط "ترامب" لإدارة أزمة

بمعزل عمّا سُرّب عبر وسائل الإعلام عن تفاصيل الخطة التي يعتزم ترامب طرحها على طرفي الصراع، يجب أولاً قراءة وتحديد الظروف التي ستفاعل فيها خطته؛ أي مواقف اللاعبين المؤثرين في الحراك السياسي المنتظر ونتائجه. ولنبدأ بالرباعية العربية التي تهيمن على القرار السياسي العربي الراهن، وبرهان ترامب على احتواء القيادة الفلسطينية وفرض ما تريده أميركا عليها، علماً بأن موقف هذه الأداة السياسية [الرباعية العربية] لا يعلو عن سقف ما سُمي المبادرة العربية التي انحدر مستواها الهابط أساساً عن نصوصها المعلنة في سنة ٢٠٠٢؛ فالانسحاب من المناطق الفلسطينية إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو أضيف إليه - بعد التعديل - مفهوم "تبادل الأراضي" التي يتفق عليها الطرفان، كما أن التطبيع العلني مع الكيان الصهيوني لم يعد مشروطاً بانسحاب قوات الاحتلال من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة في حزيران/يونيو ١٩٦٧، والانفتاح على الكيان الصهيوني لم يعد خلف الكواليس، إذ ليس من الجائز أو المنطق أن يبقى سرياً ما دامت إيران هي العدو الأول، و"إسرائيل" هي الحليف القوي المؤهل لإدارة الحرب مع إيران.

الوطني الاستراتيجي الذي يشكّل إعادة صوغ جوهرية لمشروعنا الوطني، بعد انقشاع الضباب والوهم عن حل الدولتين، بل إن الحديث هو عن البرنامج الفلسطيني الوطني الموحد على أوسع مساحة ممكنة للقواسم المشتركة؛ مشروع يضع شعبنا على طريق الخروج من عنق زجاجة الأزمة والمراوحة في المكان، ويستنهض شعبنا لمواجهة المشروع التصفوي القادم، والرد عليه، وصولاً إلى برنامجنا الوطني الاستراتيجي. لقد لخص الأخ الرئيس أبو مازن خلاصة المسار التفاوضي السابق بالقول: "رضينا بالبين والبين ما رضي فينا"؛ فكيف يمكننا رفض "البين" وفرض شروطنا لإجبار العدو على التسليم بحقوق شعبنا الوطنية؟

البرنامج النضالي الوطني الموحد

- ١ - مغادرة دائرة البناء على أوهام المفاوضات العبثية والمشاريع الأميركية لتسويقها، ونقل ملف القضية الوطنية إلى الأمم المتحدة لتحميل المجتمع الدولي مسؤولياته في وضع إسرائيل تحت طائلة القانون الدولي، وإلزامها بتطبيق قرارات الشرعية الدولية التي تستجيب لحقوق شعبنا الوطنية في العودة وتقرير المصير وإنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني في دولة ذات سيادة وعاصمتها القدس.
- ٢ - الاشتباك السياسي الدبلوماسي في المحافل الدولية من خلال استثمار الحقوق القانونية المكتسبة من الاعتراف الدولي بفلسطين دولة بعضوية مراقب في الأمم المتحدة، من أجل محاصرة سياسة الاحتلال وتوسيع حملة مقاطعته الشاملة على طريق نزع الشرعية عن كيانه البغيض.
- ٣ - تعزيز ثقلنا وتوحيد طاقاتنا الفصائلية والشعبية في جبهة التناقض الرئيسي مع الاحتلال، وفي ميادين مقاومة الاحتلال، عبر الاشتباك التاريخي المفتوح مع كيانه البغيض

الفلسطينيين بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، في مقابل اعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية المستقلة بعد الاتفاق على حدودها. ٣ - إعادة الصلاحيات الأمنية إلى السلطة الفلسطينية بعد توسيعها، وإضافة مناطق من المنطقتين "أ" أو "ب" إليها، فضلاً عن تسهيلات اقتصادية وأمنية من شأنها تعزيز وضع السلطة الفلسطينية، بما في ذلك إعطاؤها هامشاً لإمكان إقامة السلطة الفلسطينية مشاريع في المنطقة "ج". ٤ - في حال توحد موقف الفلسطينيين في الضفة والقطاع بإقامة سلطة موحدة، يستطيع الفلسطينيون، إذا ما رغبوا في ذلك، تشكيل دولة بحدود مؤقتة يمكن لإسرائيل أن تعترف بها رسمياً.

٥ - السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة فقط إلى مناطق السلطة والدولة الفلسطينية لاحقاً.

٦ - تبقى القدس موحدة وعاصمة للدولة الإسرائيلية، مع إمكان نقل بعض أحيائها ووضعها تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. أمّا آلية تطبيق صفقة القرن لاحتواء الملف الفلسطيني والعربي فهي مظلة المؤتمر الإقليمي الذي تقوّض الدعوة الفلسطينية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، تماماً كما اختزل مؤتمر مدريد الدعوة العربية والفلسطينية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام كامل الصلاحيات في إطار الأمم المتحدة، يحضره بصورة متساوية جميع أطراف الصراع، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.)، لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

وعليه، ما هي خطوط البرنامج الفلسطيني الموحد لمواجهة هذه المؤامرة وإغلاق الأبواب الفلسطينية أمامها، أو على الأقل لتحسين الوضع الفلسطيني لدرء أخطارها، وتوفير إمكان تجميع عناصر قوتنا فلسطينياً وعربياً ودولياً، لإحداث تعديل جوهري على موازين القوى التي تحكم الصراع، من أجل حماية حقوقنا الوطنية؟ الكلام هنا لا يجري فقط على البرنامج

وتحويلها إلى جبهة وطنية ديمقراطية عريضة لائتلاف قوى شعبنا ومؤسساته وفاعلياته الاجتماعية كلها، وأداة لتحقيق الشراكة السياسية الديمقراطية وتحديد مجلسها الوطني عبر الانتخابات المباشرة على أساس نظام التمثيل النسبي، والفصل الوظيفي الضروري بين السلطة والمنظمة باعتبار أن الأولى وظيفتها إدارة شؤون شعبنا وتعزيز صموده، والثانية هي الكيان السياسي لشعبنا وقائدة نضاله الوطني ومرجعياته العليا.

ولسنا بحاجة الآن إلى وضع شروط تعجيزية لانضمام جميع القوى التي لا تزال خارج إطار المنظمة، وخصوصاً حركتي "حماس" والجهد الإسلامي، فوثيقة الوفاق الوطني التي تم البناء عليها وطنياً في سنة ٢٠٠٦ يمكن أن تشكل الأساس السياسي لانضمام الكل الوطني تحت لواء المنظمة، وأي شروط أخرى لا يمكن أن يفهم منها سوى وضع العصي في دواليب عجلة المصالحة، والإصرار على احتكار المنظمة من طرف فصيل معين، واستمرار عملية التفرد في اتخاذ القرار الوطني العام؛ فالمصالحة لا تحتاج إلا إلى امتلاك الإرادة السياسية لتنفيذ الاتفاقات التي جرى توقيعها في محطات الحوار الوطني الشامل بدءاً من اتفاق سنة ٢٠٠٥ بشأن المنظمة، مروراً بوثيقة الوفاق الوطني، وصولاً إلى اتفاق الشاطئء.

وإذا شاء الكل الوطني اتخاذ خطوة جديدة لتحقيق المصالحة، فإن ملف م. ت. ف. يجب أن يكون على رأس أجندة طاولة الحوار الوطني الشامل، أو على الأقل في موازاة الملفات الأخرى، لأن إنجاز هذه المهمة يشكل الحلقة المركزية التي تجعل بقية ملفات المصالحة مجرد تفصيلات صغيرة يمكن حلها ببسر؛ فالمطلوب من دون إبطاء، هو تفعيل الإطار القيادي الموقت لمنظمة التحرير، أو كما يفضل البعض أن يسميه لجنة تفعيل م. ت. ف. التي تم إقرار تشكيلها في اتفاق القاهرة لاستكمال إنجاز جميع الملفات التي ما زالت عالقة، وإجراء

في فلسطين وخارجها؛ فالمقاومة على الأرض يجب أن تشكل الرافعة الرئيسية لتعديل موازين القوى القائمة على أرض الصراع وانعكاساتها على الوضعين العربي والدولي.

٤ - إعادة بناء وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي على أسس وطنية وديمقراطية، وإعادة الاعتبار إلى مؤسساته القيادية الموحدة كأدوات ومرجعيات تقود كفاح شعبنا وعلى رأسها م. ت. ف.، وتحقق وحدتها ووحدة أهدافها الوطنية، وفي مقدم ذلك حق شعبنا في العودة، وتعزز دورها كمثل شرعي ووحيد لشعبنا في جميع أماكن وجوده في الوطن والشتات.

٥ - صوغ برنامج تنموي يستجيب للمطالب الملحة لفقراء شعبنا وتعزيز صمودهم، ويكرس الاعتماد على الذات والخلاص من وزر استخدام المال من طرف القيادة الفلسطينية سياسياً، والتحرر من قيود اتفاق باريس وشروطه والتزاماته.

٦ - إعادة الاعتبار إلى البعد القومي للنضال الوطني الفلسطيني بتوسيع دائرة علاقات م. ت. ف. مع القوى الشعبية العربية، وتفعيلها لإحداث التوازن المطلوب عربياً مع مؤسسات القرار العربي الرسمية.

٧ - تعزيز وتوسيع دور البعد الأممي المساند لنضالنا الوطني، ودور جميع القوى والتجمعات والدول والحركات الشعبية المؤيدة والداعمة لحقوق شعبنا الوطنية ونضاله العادل من أجل تحقيقها.

هذه هي عناصر برنامج النضال الوطني المطلوب فلسطينياً، وعليه، فإن المصالحة الجارية المتعثرة حتى الآن، يجب أن تكون موجهة لتحقيق هذا البرنامج بالحد الأدنى الذي يمكن التوافق عليه بين قوى شعبنا وجميع مؤسساته الوطنية، والذي يسلحنا بالاستراتيجية السياسية الوطنية لقيادة شعبنا وتوحيده في مواجهة عدوان الاحتلال والمشاريع السياسية المقبلة الهادفة إلى تكريس الأمر الواقع، وبناء أدوات النضال المؤهلة، وفي مقدمها م. ت. ف.،

العلاقة مع الاحتلال ووقف التنسيق الأمني معه، وانتظام عمل لجنة تفعيل م. ت. ف. من أجل إعادة بنائها، وتطبيق اتفاق سنة ٢٠٠٥ بشأن المنظمة.

ولا حاجة إلى تذكير أحد بأن جميع مؤسسات شعبنا القيادية من السلطة والمنظمة والمنظمات والنقابات والاتحادات الشعبية المختلفة تأكلت شرعيتها الدستورية والشعبية، ولم تعد مصدر ثقة الشعب، وإعاقة تطويرها من أي طرف هي محاولة بائسة لمنع تجديد شرعية مؤسساتنا الوطنية وتجديد شبابها عبر الانتخابات الشاملة الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل. ويجب إخراج الدعوة إلى إجراء هذا الاستحقاق الوطني الدستوري من دائرة المناورات والشعارات الاعتراضية التي تُستخدم كغطاء لعملية المناكفة والهرب من استحقاقات وحدتنا الوطنية، فالانتخابات في ظروفنا الراهنة، كما في أي نظام سياسي ديمقراطي، وظيفتها تعيين الحد الأقصى الممكن للشراكة السياسية الديمقراطية، وليس الإقصاء لأي طرف أو فصيل. ■

الانتخابات لمجلسها الوطني الجديد الذي هو المنبر المؤهل دستورياً لإقرار البرامج أو تعديلها بطريقة ديمقراطية، واتخاذ القرارات الاستراتيجية في الشأن الوطني العام.

إن إنجاز المصالحة الوطنية كمدخل لإعادة ترتيب وبناء البيت الفلسطيني الداخلي على أسس وطنية وديمقراطية ليست مهمة "فتح" أو "حماس"، بل شأن الشعب الفلسطيني بجميع طبقاته وأطيافه الوطنية أينما توجد؛ فالشعب هو مصدر شرعية أي فصيل، وعلى شعبنا أن يستعيد دوره المصادر لفرض وإعلاء شأن الأجندات الوطنية والمصالحة الوطنية العليا على حساب الأجندات الضيقة والحزبية أو الشخصية لهذا الفصيل أو ذاك، ولجم مراكز القوى كلها المستفيدة من حالة الانقسام، وحماية القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وإفشال الضغوط والإملاءات الصهيونية والإقليمية والدولية جميعاً، والرفع الفوري لجميع الإجراءات العقابية بحق أبناء القطاع الباسل، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين على خلفية الانتماء أو الرأي أو مقاومة الاحتلال، وتطبيق قرارات المجلس المركزي الذي عُقد في آذار/ مارس ٢٠١٥، وخصوصاً ما يتعلق منها بتحديد

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

١١: حكايات من اللجوء الفلسطيني

تحرير: حسن داوود

٣٠٢ صفحة ٨ دولارات